ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

لا مفر من الجحيم

تأثير التدابير الأحادية القسرية على حقوق المواطنين السوريين

اعداد محمد مختار

تحرير شريف عبد الحميد

تمهيد

تعاني الجمهورية العربية السـورية من انتشـار الصـراعات والنزاعات والحرب الأهلية والأوضاع الهشة الناتجة عن تعثر مسارات التسوية السياسية خصوصًا بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي، في حين ازدادت الصراعات العنيفة الناجمة عن انتشار الجماعات المسلحة بشكل غير مسبوق خلال العام ٢٠٢١ وبداية العام ٢٠٢٢، وأصبح الموقف الهش بكل تعقيداته هو سيد الموقف، وعلي هذا النحو فإن من شأن التدابير الأحادية القسرية التي تفرضها الدول الخارجية علي الحكومة السورية أن تزيد من معاناة المدنيين، فعلى الرغم من فرض القانون الدولي الإنسـاني قيودًا على التدخل في شـئون الدول إلا أن العديد من الدول استمرت في فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية علي الحكومة السـورية والتي من شـأنها أن تزيد من ما يتعرضـوا لها من آثار سـلبية مميتة لاسيما علي مستوي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في الغذاء والحق في التنمية والحق في العمل، حيث يعاني ١٢ مليون شـخص من انعدام الأمن الغذائي، كما يحتاج 14,6مليون سوري إلى مساعدات إنسانية في العام ٢٠٢٢.

وفي غمرة ذلك فإن الامتثال المفرط للعقوبات من قبل الشركات والجهات المصرفية يضع الشعب السوري معاناة مستمرة بسبب خوف هذه الشركات من التعامل مع الجهات السـورية من كيانات تجارية ومنظمات للمجتمع المدني وهو ما يسـفر عن نقص في الاحتياجات الأساسية الخاصة بالمواطنين، فعلى الرغم من استثناء الخدمات الإنسانية والطبية والاحتياجات الإنسانية للشعب السوري من العقوبات، إلا أن العديد من البنوك والشـركات بما فيها شـركات الأدوية والطب في جميع أنحاء العالم تفرط في الامتثال للعقوبات خوفًا من جزاءات محتملة قد تفرض عليها ولهذا فهي ترفض تمويل التجارة المعفاة أو إجراء المعاملات الموازية مع كل الكيانات التجارية السـورية، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلي توقف النشاط التجاري للشركات المختلفة التي تقدم الخدمات الأساسية للمواطنين.

الجدير بالذكر أن العائلات في جميع أنحاء سوريا تواجه مستويات غير مسبوقة من عدم القدرة على الوصـول إلي الخدمات الأسـاسـية فضـلاً عن نقص الخدمات الطبية والتعليمية، وذلك بسـبب اسـتمرار الدول الكبرى في فرض التدابير الأحادية القسـرية علي الحكومة السورية، هذا فضلاً عن الامتثال المفرط من قبل الشركات والمؤسسات الكبرى للعقوبات خوفًا من تطبيق الجزاءات عليها، ولهذا السـبب أصـبحت هذه العقوبات بمثابة عقابًا جماعيًا يشـكل معاناة لا يسـبر غورها، لجميع فئات الشـعب السوري.

عواقب وخيمة: الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية على الشعب السوري

شهد العامين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ بروز مظاهر لمعاناة الشعب السوري على خلفية تعثر الاقتصاد الكلي للجمهورية العربية السورية بسبب العقوبات الاقتصادية والتدابير القسرية التي تفرضها القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على الحكومة السورية والتي كان لها تأثيرًا كارثيًا على الاقتصاد السوري والمواطنين السوريين، حيث أضرت هذه التدابير بقدرة السوريين على شراء الأغذية من السوق المحلية وعلى سداد تكاليف الاستيراد للحكومة بسبب القيود المالية المفروض على المؤسسات المختلفة هذا بالإضافة إلي عرقلة شراء الأدوية والمعدات الطبية، وكان لإثار هذه التدابير نتائج مدمرة على حقوق المواطنين السوريين في ظل انتشار فيروس كورنا المستجد فقد ساهمت العقوبات في زيادة المعاناة لجميع فئات الشعب السوري خصوصاً الفئات الأضعف كالأطفال والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة.

وعلى هذا المنوال أضرَّت الإجراءات القسرية الأحادية من قدرة الحكومة السورية على شراء المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية للمواطنين من السوق الدولية وعلى سداد تكاليف الاستيراد بسبب القيود المالية والمصرفية على المؤسسات الاقتصادية والبنوك السورية الوطنية، هذا بالإضافة إلى عدم القدرة على استيراد المواد ذات الاستعمال المزدوج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وبالخدمات العامة المتصلة بالكهرباء والنقل بسبب الحظر المفروض عليها، الجدير بالذكر أن الليرة السورية تراجعت بشكل كبير مما شكل ضغط إضافي على قدرة السوريين الشرائية للسلع المختلفة إذ وصل ارتفاع بعض أنواع السلع إلى نحو ١٠٠٪، وبعضها الآخر بنحو ٥٠٪، هذا بالإضافة إلي نقص الموارد الأساسية وزيادة التضخم[١]، وتعمل هذه الأمور على زيادة الاجهاد البدني والعقلي للمواطنين بسبب نقص الغذاء والخدمات الأساسية اللازمة للمعيشة وهو ما ينعكس بشكل سلبي على قدرة المواطنين على التصدي لفيروس كورونا ويعرض حياة الكثير منهم إلي الخطر[٢].

---

[١] وباء كورونا والمشهد السوري المخاطر والاحتمالات، مركز الإمارات للسياسات ، أبريل ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/31Fiyvp
[٢] تأثير كورونا على الاقتصاد السوري وفرص الاستفادة من الأزمة، جريدة المغرب ، مارس ٢٠٢٠ ، https://bit.ly/2XKwbbv

في حين أصبح الحظر النفطي هو الأكثر إعاقة للاقتصاد وتأثيرًا على حياة المواطنين في ظل تفشى فيروس كورنا داخل سوريا؛ فبعض الخدمات المعتمدة على توفير الكهرباء متعطلة بشكل كبير بسبب عدم القدرة على الحصول على الوقود على خلفية الحظر المفروض، بينما ساهم هذا الأمر في زيادة تكليف النقل في بعض الأحيان مما أدى إلي زيادة كبيرة في أسعار بعض المواد المنزلية والغذائية الأساسية مثل الغاز والأرز والحليب[٣]، وبالسياق ساهمت أزمة كورونا إلي جانب العقوبات المالية والاقتصادية المفروضة على الحكومة السورية والمرتبطة بالتدابير القسرية في انهيار سعر صرف الليرة السورية التي بلغت ٢٣٠٠ ليرة أمام الدولار، مما صعب من عمليات تأمين الغذاء للمواطنين[٤].

كما أزداد الأمر تعقيدًا في ظل تقيد استيراد المواد والكواشف اللازمة للاختبارات الخاصة بخدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء مما ساهم في تفشى فيروس كورنا بسبب عدم توافر الخدمات الأساسية كالمياه النظيفة والصرف الصحي كأدوات هامة للمواطنين للحد من انتشار المرض[٥]، الجدير بالذكر أن العقوبات تقوض من قدرة الحكومة السورية على توفير السلع والخدمات الأساسية للمواطنين[٦]، فمصرف سوريا المركزي لم يتمكن من توفير الأموال لشراء السلع الأساسية للشعب السوري بسبب حظر احتياطاته من العملات الأجنبية وهو ما يزيد مع معاناة المواطنين في ظل انتشار فيروس كورونا[٧].

على الرغم من أن القطاع الصحي في سوريا غير مستهدف مباشرة بالعقوبات الاقتصادية إلا أن هذا لم يحميه من التأثر بالعقوبات المفروضة على القطاعات الأخرى، فعلى سبيل المثال زاد الخناق أكثر على المنشآت الصناعية الدوائية بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية بنسبة تتراوح ما بين ٢٠-٧٠٪ والناتج عن زيادة سعر صرف العملة المحلية على خلفية العقوبات الاقتصادية المفروضة مع اضْطِرار الحكومة السورية الاستيراد من مؤسسات وشركات مختلفة غير التي كانت تتعامل معها قبل تفشى فيروس كورونا بسبب توقف بعض المعامل في الصين وتعليق الهند والصين تصدير

---

[٣] Iran, NKorea, Syria: How sanctions are hindering coronavirus response . مرجع سابق ذكره

[٤] أثر جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد السوري في مناطق السيطرة الثلاث، وطن ، https://bit.ly/2Cd4rof

[5] GLOBAL HUMANITARIAN RESPONSE PLAN unocha APRIL ٢٠٢٠https://bit.ly/3iDgJWP

[6] SOCIETY MAX: HOW EUROPE CAN HELPSYRIANS SURVIVE ASSAD ANDCORONAVIRUS. Ecfr. April 2020https://bit.ly/2PFMhi4

[7] COVID-19 Lift sanctions ‘bringing suffering and dea , urge UN rights experts . .un news . August 2020 https://bit.ly/31QODAD

قســم كبير وهام من المواد الأولية، وهي الشــركات والمعامل التي كانت الحكومة السورية تتعامل معها في الحصول على المواد الأولية اللازمة لعملية التصنيع بأسعار منخفضة، ومن ثم فان الأمر ساهم في نقص الأدوية المتاحة في السوق السورية مع زيادة معاناة الشعب السوري الذي يعاني الكثير منه من أمراض مزمنة، وقد زاد انتشار فيروس كورونا من هذا الأمر[٨].

وفى هذا الســياق فقد أثرت العقوبات الاقتصــادية المفروضــة على المواد البترولية وإمدادات النفط على قدرة وســائل النقل التابعة للهيئات الطبية والبينة التحتية للمســتشــفيات التي غالبًا ما تعتمد على المولدات الكهربائية التي تعمل بالنفط على قدرتها للتصدي لفيروس كورونا، فعلى سبيل المثال قد لا يوجد زيت كافٍ لسيارات الإسعاف لإيصال مختلف الحالات إلي المستشفيات بينما تأثرت أجهزة التهوية و سيارات الإسعاف للنقل الطارئ، في حين ساهم حظر السلع ذات الاستخدام المزدوج مثل الكلور في زيادة انتشــار فيروس كورونا في ســوريا، الجدير بالذكر أن الكلور من الممكن أن يستخدم في صناعة القنابل كما يستخدم كمادة فعالة للغاية في الوقاية من فيروس كورونا مما يساعد على منع العدوى[٩]، ويوضح السياق السابق كيف يمكن للعقوبات الاقتصادية المختلفة أن تؤثر على قدرة القطاع الصحي على مواجهة فيروس كورونا مما يزيد من انتشاره ومعاناة المواطنين.

الامتثال المفرط للعقوبات القســرية الأحادية وتأثيرها على الحقوق الاقتصــادية والاجتماعية للسوريين

تواجه العائلات في جميع أنحاء ســوريا مســتويات غير مســبوقة من عدم القدرة على الوصول إلي الخدمات الأساسية فضلاً عن نقص الخدمات الطبية والتعليمية، ودمار البنية التحتية المدنية للمنشــآت لاســيما الســكانية منها، وهي كلها تأثيرات الحرب المدمرة طويلة الأمد، وما يزيد من الأمر صــعوبة إعاقة العقوبات القســرية الأحادية حصول المواطنين على الخدمات الأساسية الخاصة بهم على وجه الخصوص الحق في الصــحة، وذلك بســبب إفراط الشــركات في الامتثال إلي العقوبات الاقتصــادية التي تفرضها الدول علي الحكومة السورية وذلك خوفًا من توقيع العقوبات عليها.

---

[8] How economic sanctions negatively affect the health sector in Syria: a case study of the pharmaceutical industry مرجع سابق ذكره
[9] Iran, NKorea, Syria: How sanctions are hindering coronavirus response مرجع سابق ذكره

وفي غمرة ذلك تشـــكل العقوبات الاقتصـــادية التي فرضـــتها الولايات المتحدة على سـوريا بموجب العديد من القوانين على رأسـهم قانون القيصـر تهديدا لصـحة سـكانها عبر الحد بشـــكل جذري من قدرة البلد على اســـتيراد الأدوية فضـــلاً عن نقص المعدات الطبية في كثيرًا من المســـتشـــفيات بســـبب خوف الشـــركات الطبية من توريدها إلي سوريا حتي لا تطالها العقوبات، فعلي سبيل المثال وخلال انتشار وباء كوفيد١٩ أعاقت العقوبات القسرية المفروضة على سوريا من قدرتها على التعامل مع الوباء في أحيان كثيرة، إذ كان هناك نقصًا شـديدًا في معدات الوقاية الشـخصـية وآلات الأكسـجين إلي جانب أجهزة التهوية ومختلف الإمدادات الطبية المطلوبة لمكافحة الوباء[١٠].

وفى خضـــم ذلك تشـــير شـــهادات العاملين في المجال الطبي الســـوري إلى عدم رغبة الشـــركات الطبية في بيع المعدات الطبية المطلوبة إلي المســـتشـــفيات والشـــركات الســـورية وذلك خوفًا من التداعيات المختلفة للعقوبات الاقتصـــادية المفرطة على سوريا أن تطال تلك الشركات هذا رغمًا عن استثناء الأنشطة المتعلقة بالمدنيين من العقوبات، فطبقًا للشـــهادات يوجد نقص في أجهزة التشـــخيص مثل أجهزة التصـــوير بالرنين المغناطيســـي وأجهزة التصـــوير المقطعي المحوســـب كما لا تتوفر القســـطرة القلبية والدعامات التاجية إلى جانب مرافق غسيل الكلى بوفرة لتغطية جميع المرضي، على الجانب الأخر ترفض البنوك فتح ائتمان لاســـتيراد ســـلع الرعاية الصـــحية المطلوبة بشكل عاجل وسط مخاوف من أن العقوبات قد تؤثر على أعمالها، كما ترفض شركات الشـــحن توصـــيل المعدات الطبية إلى ســـوريا و ترفض الشـــركات الكبيرة إرســـال المعدات والأدوية وســـيارات الإســـعاف أو حتى حليب الأطفال، في المقابل لايزال كثيرًا من الأطباء غير قادرين على الوصـــول إلي المعلومات الطبية الحديثة بســـبب قيود متعلقة بالعقوبات من بينها عدم الوصـــول إلى الأنترنت بســـهولة وعدم القدرة على الســـفر لحضـــور المؤتمرات العالمية الطبية[١١]، ومن ثم تظهر هذه الأمثلة كيف يضـــر الامتثال المفرط للعقوبات القســـرية بقدرة المرضـــى الســـوريين على التمتع بحقوقهم الإنسانية وخاصة الحق في الصحة.

[10] Conflict, sanctions and the struggles of Syrians for food security in the shadow of the UN Food Systems Summit 2021. Reliefweb. https://bit.ly/3HkwvBA

[11] Caesar Act sanctions are crippling Syria's beleaguered health sector. Middleeasteye. July 2020. https://bit.ly/35qmBRS

وفى غضــون ذلك يفرض قانون قيصــر الأمريكي عقوبات ثانوية على الشــركات من أي جنســـية التي تتعامل مع جهات فاعلة خاضـــعة للعقوبات في قطاعات متعددة من الاقتصاد السوري لا سيما الطاقة والبناء، وبالتالي فإن نتائج القانون تصبح كارثية على المواطنين، إذ يعمل القانون على تنمية الخوف لدي الشـــركات العاملة في قطاعات البناء من الدخول للســوق الســورية، وبالتالي فهي تحجم عن الاشــتراك في دعم إعادة تأهيل البنية التحتية الســـورية المدمرة من الحرب من شـــبكات المياه المتضـــررة إلى المساعدة في إعادة بناء المدارس أو بناء المساكن المختلفة، الأمر الذي يؤثر على حق المواطنين في السكن فضلاً عن الحصول على الخدمات الأساسية[١٢].

وفى ذات السياق تؤثر العقوبات على حق الحصول على الخدمات التعليمية للسوريين إضافة إلي حق الحصول على المعلومات، فالعقوبات تعيق استيراد الأجهزة الرقمية مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة الراديو وهي كلها أدوات هامة لتلقي التعليم، وزادت أهميتها أثناء انتشـــار وباء كوفيد١٩ عندما تم الاعتماد عليها لتقديم البرامج التعليمية الرقمية[١٣].

وعلى صعيد أخر تشير كثيرًا من العقوبات إلي فرض عقوبات على الكيانات التي تبيع أو تقدم عن قصد سلعًا أو خدمات أو تكنولوجيا أو معلومات أو أي دعم آخر يسهل بشكل كبير صيانة أو توسيع الإنتاج المحلي للحكومة السورية من الغاز الطبيعي أو البترول، وهذا أثر على حصول المواطنين على الخدمات الأساسية من الكهرباء إلي الغاز وما إلي ذلك، إذ تؤكد شـــهادات المواطنين في مدينة اللاذقية عدم قدرتهم الحصـــول على الخدمات الأساسية اللازمة لاستمرار حياتهم بسبب نقص تقديم تلك الخدمات من الحكومة وهو الأمر المرتبط في جزء منه بالقيود المفروضة على توسيع الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي والبترول[١٤].

[12] WILL MORE SYRIA SANCTIONS HURT THE VERY CIVILIANS THEY AIM TO PROTECT? Warontherocks. JUNE 2020 https://bit.ly/3HiQwZc
[13] Sanctions and their Impact on Children. Unicef. https://uni.cf/3hdIZ3s
[14] As ordinary Syrians struggle with economic crisis, questions over looming sanctions under 'Caesar Act'. Syriauntold. February 2020. https://bit.ly/3JU0faq

تأثير الامتثال المفرط للعقوبات على عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في سوريا

تزايدت التحديات التي تواجها منظمات المجتمع المدني العاملة في سوريا وتهدد استمرارية نشاطها وعملها وقدرتها على تعزيز دورها سواء في تقديم الخدمات الإنسانية للمتضررين من الصراع من جهة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان من جهة أخري، ويأتي على رأس هذه التحديات الامتثال المفرط من قبل المؤسسات المصرفية للعقوبات الأحادية القسرية المفروضة على الحكومة السورية، وما يترتب على الأمر من منع وصول التمويل والتبرعات اللازمة لاستمرار أنشطة هذه المنظمات، هذا فضلاً عن تأخر وصول المنح والمواد اللوجستية المختلفة اللازمة لاستمرار عمل هذه المنظمات بسبب القيود النابعة من الاستجابة المفرطة للعقوبات الأحادية القسرية التي تم فرضها على الحكومة السورية.

فمنذ بداية الصراع وتواجه المنظمات العاملة في الشأن السوري عقبات متزايدة في تعاملاتها مع البنوك والمؤسسات المالية على مختلف المستويات، فبعض تلك المنظمات ألغت مشاريع لها لأنها لم تستطع توفيق أوضاعها للتعامل مع المؤسسات المالية المختلفة، كما تم رفض التعامل مع منظمات أخري على خلفية عملها في سوريا وبشكل غير موضح به أسباب إلا أنها تعمل في سوريا المفروض عليها عقوبات من دول كثيرة[١٥].

وعلى هذا النحو تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ثلث الأموال المخصصة لسوريا محتجزة في حالة شبه مستمرة من النسيان بسبب العراقيل في النظام المصرفي المراسل، وتؤكد كثيرًا من الوقائع التأثيرات السلبية للعقوبات على عمل منظمات المجتمع المدني، ففي مارس ٢٠٢٠ تم رفض فتح حساب مصرفي في السويد لمنظمة غير حكومية تعمل على اللاجئين السوريين في تركيا، بيد أن عدد من المنظمات السورية غير الحكومية واجهت أنواعًا مختلفة من الصعوبات في فرنسا من أجل فتح حساب مصرفي أو إجراء تحويلات مالية، ويؤكد تحليل هذه الحوادث تعند وامتناع بنوك

[١٥] العقوبات المقنعة: المبالغة في الامتثال للعقوبات الدولية وأثرها على عمل المنظمات الإنسانية العاملة في الشأن السوري، impact، https://bit.ly/3LZy1fU

مثل بنك Natwest البريطاني و بنك أوف ســكوتلاند (RBS) عن التعامل مع المنظمات الحقوقية السورية[16].

وفى خضــم ذلك تأخرت كثيرًا من المنظمات الإنســانية والحقوقية في تقديم الخدمات بسبب مجموعة من الأشياء لها علاقة بتأثير العقوبات القسرية الأحادية عليها، فعلى ســبيل المثال لم يســمح المانحون للمنظمات الإنســانية في ســوريا بإصــلاح أنظمة الصرف الصحي التالفة بسبب الخوف من العقوبات القسرية الأحادية[17].

التوصيات

إجمالا يمكن القول وأياً كان الخيار الذي يمكن أن تسلكه العقوبات خلال الفترة المقبلة، فـإن معظم الآراء تتفق على أن الســوريين المقيمين في الـداخـل هم الـذين تحملوا القســم الأعظم من الفاتورة المترتبة على معظم تلك العقوبات لاســيما الامتثال المفرط لها من قبل الشــركات والمؤســســات المالية وتأثير الأمر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين السوريين مثل الحق في الصحة وبناء على ما سبق توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بما يلي: -

- ضـرورة التوقف عن فرض التدابير الأحادية القسـرية على الحكومة السـورية لما لها من آثار سلبية على حقوق المواطنين.
- ضــرورة توفير الســلع الغذائية والأدوية إلى المســتشــفيات المختلفة فضــلاً عن استكمال المعدات الطبية الناقصة منها دون قيد أو شرط.
- ضرورة تعزيز التضامن العربي ومناقشة عودة الحكومة السورية إلى جامعة الدول العربية لمواجهة الوضع الإنساني بالغ الصعوبة في الداخل السوري، حيث يعاني ١٢ مليون شــخص من انعـدام الأمن الغـذائي، كمـا يحتـاج 14,6مليون ســوري إلى مساعدات إنسانية في العام ٢٠٢٢.
- ضرورة السماح لجميع الشركات بالعمل داخل سوريا لاسيما التي تقدم الخدمات الطبية وذلك دون خوفًا من العقاب.
- ضــرورة إنشــاء آلية دولية من خلالها يســمح لمنظمات المجتمع المدني أن تتلقي التبرعات المختلفة دون القيود المختلفة المنشــأة بســبب العقوبات على أن تكون هذه الآلية تحت إشراف الأمم المتحدة.

---

16 العقوبات المقنعة: المبالغة في الامتثال للعقوبات الدولية وأثرها على عمل المنظمات الإنسانية العاملة في الشأن السوري، مرجع سابق ذكره

17 Sanctions and their Impact on Children. Ibid